

## Analyzing the Relationship Between Industrial Establishments and the Unemployment Rate in Iraq

Jawad Kadhemi Muhyi<sup>1</sup>, Saja Basit Mohammed<sup>2</sup>

<sup>1</sup>College of Administration and Economics, Uruk University, Baghdad, Iraq.

<sup>2</sup>College of Administration and Economics, Uruk University, Baghdad, Iraq.

**Abstract** This research addresses the topic of "the effectiveness of industrial cities" as one of the fundamental pillars for achieving sustainable economic development and revitalizing productive sectors in developing countries, particularly in the Arab world. The research hypothesis is based on the fact that industrial cities are an effective tool for stimulating economic growth, achieving geographical development balance, and providing a suitable environment for industrial investment, provided that they meet the conditions for effective planning, management, and organization. The study's problematic aspect is the limited actual role played by industrial cities and Iraq's dependence on the oil sector and its limited resources, which leads to weak development of economic sectors and, consequently, increased unemployment rates. The most important finding of the study is that industrial cities are still below the required level in achieving their development goals due to the lack of an integrated vision, weak coordination between relevant parties, and insufficient investment incentives. The researcher recommended the development of a comprehensive national strategy to activate industrial cities, including improving infrastructure, providing a stimulating legislative environment, and strengthening partnerships between the public and private sectors, with attention paid to the human and technical elements within these cities.

 [10.36371/port.2025.special.14](https://doi.org/10.36371/port.2025.special.14)



**Keywords:** industrial cities, unemployment, the Iraqi economy

### تحليل العلاقة بين المنشآت الصناعية ومعدل البطالة في العراق

جواد كاظم موحي & سجا باسط محمد

قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة اوروك الاهلية ، بغداد ، العراق .

قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة اوروك الاهلية ، بغداد ، العراق .

**الخلاصة:** تناول هذا البحث موضوع "فاعلية المدن الصناعية" باعتبارها أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتنشيط القطاعات الإنتاجية في الدول النامية، وبخاصة في العالم العربي. تنطلق فرضية البحث من أن المدن الصناعية تُعد أداة فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن التنموي الجغرافي، وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار الصناعي، شريطة أن تتوفر لها شروط التخطيط والإدارة والتنظيم الفعال. وقد تمثلت إشكالية الدراسة في محدودية الدور الفعلي الذي تؤديه المدن الصناعية، واعتماد العراق على القطاع النفطي ومحدودية موارده الامر الذي يؤدي الى ضعف تنمية القطاعات الاقتصادية، وبالتالي زيادة معدلات البطالة، اما اهم ما توصلت له الدراسة هو أن المدن الصناعية لا تزال دون المستوى المطلوب في تحقيق أهدافها التنموية بسبب غياب الرؤية المتكاملة، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، وعدم كفاية الحوافز الاستثمارية. في حين وصى بها الباحث بضرورة تطوير استراتيجيات وطنية شاملة لتفعيل المدن الصناعية، تتضمن تحسين البنية التحتية، وتوفير بيئة تشريعية محفزة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع الاهتمام بالعنصر البشري والتقني داخل هذه المدن.

**الكلمات الدالة:** المدن الصناعية ، البطالة ، الاقتصاد العراقي

## المقدمة

تعتبر المدن الصناعية من الأدوات الفعالة في معالجة مشاكل البطالة وتعزيز التنمية الاقتصادية في العراق، حيث تسهم في توفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. إذ تعتمد فكرة المدن الصناعية على إنشاء مناطق مخصصة للصناعات المختلفة، مما يسهل عملية الإنتاج ويوفر بنية تحتية متكاملة تساهم في جذب الاستثمارات. كما وتساهم في خلق مئات أو آلاف الوظائف، خاصة في المناطق التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. حيث يمكن أن يستفيد الشباب وذوي الخبرات من فرص العمل الجديدة. فضلا عن دعم الاقتصاد المحلي من خلال تعزيز الإمدادات المحلية وزيادة الإنتاجية، مما قد يخلق فرص عمل غير مباشرة عبر سلسلة الإمداد. في جذب الاستثمارات المحلية وأيضا والأجنبية بفضل الحوافز الضريبية والبنية التحتية المتطورة، مما ينتج عنه زيادة في فرص العمل ونمو اقتصادي مستدام. ، مما يرفع من كفاءة القوى العاملة ويساعد في استدامة العمالة. من خلال خلق فرص عمل واستقرار الدخل للأسر، يمكن أن تساهم المدن الصناعية في تخفيف حدة الفقر وتحسين مستوى المعيشة من حيث تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي للبلد.

## مشكلة البحث

ان اعتماد العراق على الريع النفطي ادى الى اهمال القطاعات الاقتصادية الاخرى مما سبب ارتفاع معدل البطالة.

## أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على دور المدن الصناعية فضلا عن دور المنشآت الصناعية كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل، خاصة في ظل التحديات التي يواجهها العراق من بطالة وتراجع في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي. كما يساهم البحث في تحليل واقع المدن الصناعية وتقييم فاعليتها، بما يفتح المجال أمام صناع القرار والباحثين لتطوير سياسات أكثر كفاءة تركز على بيانات ومؤشرات موضوعية، ويعزز من فرص استقطاب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.

## فرضية البحث

ان المدن الصناعية لها القدرة على النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد مما يحفز النشاط الانتاجي ويولد فرص عمل مهمة تعمل على خفض معدل البطالة في العراق.

## هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة دور المناطق الصناعية في تخفيض معدلات البطالة في العراق. خلال تحليل دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والكشف عن أبرز التحديات التي تواجهها، واقتراح سبل تطوير أدائها لتكون أكثر قدرة على جذب الاستثمارات وتعزيز الإنتاج الصناعي وتوفير فرص العمل، بما يساهم في دعم خطط التنمية الشاملة.

## المحور الاول: الإطار النظري للمناطق الصناعية والبطالة

### المطلب الاول: المناطق الصناعية – إطار مفاهيمي

#### اولا: تعريف المناطق الصناعية

لاشك ان المناطق الصناعية تعد ظاهرة حضارية على كل المستويات ، وتشير التسميات المختلفة مثل النطاق الصناعي ، المستوطنة الصناعية ، الميدان الصناعي والمنطقة الصناعية الى نفس المفهوم، وهو تلك المساحة من الارض التي تحتوي على مجموعة من المصانع المجهزة بالخدمات والمرافق الصحية، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغرى يخصص كل منها لإنشاء مصنع معني ، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشائها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق و الخدمات ، كما تعرف أيضا بانها تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبرى) في منطقة جغرافية واحدة ، وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمرحلات إنتاج متجانس معني من المواد الخام (الاولية) إلى المنتجات النهائية أو بتكامل أفقي للنشاطات المترابطة لنفس المرحلة أو المقابلة أو القريبة منها بمدخلات أو مخرجات تكميلية ، أو بتكامل أخطي من خلال السلع والخدمات التي تمت مجموعة من العمليات الصناعية مثل إنتاج قطع الغيار .

ومن زاوية الاقتصاد الجغرافي تعرف بأنها منطقة واسعة داخل المدن أو المناطق المحيطة بها مخصصة للحصول على تصاريح الاستخدام الصناعي ، هذا التعريف الكلاسيكي يدرج المناطق الصناعية داخل المدينة بيد أن التوجه السائد منذ ثمانينيات القرن الماضي هو أن موقع

المناطق الصناعية ينبغي أن يكون نسبياً خارج المجال الحضري المأهول للتخلص من أضرار المخلفات الصناعية ، ويمكن القول أن المنطقة الصناعية هي تسمية عامة يراد بها منطقة جغرافية (خاضعة للتخطيط والتطوير) مخصصة لإقامة وحدات مؤهلة الاستخدام في القطاع الصناعي كالمصانع والمستودعات وغيرها .

### ثانياً: مقومات ومراحل إنشاء المناطق الصناعية

لإنشاء المناطق الصناعية نسعى للاستناد الى مجموعة من المقومات الاساسية ومن ابرزها:

**1- الموقع:** قد يؤدي اختيار موقع غير مناسب للمنطقة الصناعية إلى فقدان خصائص معينة أو التأثير سلباً على النظام البيئي الطبيعي. على سبيل المثال، يمكن ان يؤدي استصلاح الاراضي ذات القيمة البيئية العالية ، مثل الأراضي الرطبة بهدف إنشاء مناطق صناعية – إلى تدمير العوائد الطبيعية بما في ذلك تنوع الانواع النباتية والحيوانية، لذا يتطلب اختيار الموقع الأمثل عملية تخطيط شامل ، تشمل دراسة المتغيرات وتحديد المواقع المتوافقة مع المعايير المحددة ، مع الأخذ في الاعتبار التأثيرات البيئية والاجتماعية وفي النهاية تقوم الإدارة بتحديد ثلاثة مواقع ويتطلب اتخاذ القرار بشأن الموقع ما يلي:<sup>ii</sup>

- البعد عن المناطق البيئية الحساسة كالأراضي الرطبة والغابات وغيره .
- تحديد المناطق التي يمكن تخفيف التأثيرات البيئية عليها، من خلال التخطيط والإدارة السليمة .
- اختيار الأراضي قليلة الانحدار، ذات الرتبة الفقيرة والمنخفضة الخصوبة .
- تجنب المناطق المعرضة للسيول أو ذات الرتبة الطينية أو المعرضة للزلازل فهي غري اقتصادية وغري مناسبة بيئياً .
- إعادة استخدام مناطق جرى تطويرها سابقاً لاحتواء الزحف العمراني ولتجنب التعدي على الأراضي الزراعية والرطبة والغابات والموارد الطبيعية ذات القيمة .
- فحص الأراضي السابق استخدامها، للتأكد من خلوها من المخلفات السامة والخزانات الأرضية والملوثات المختلفة للهواء والرتبة والمياه .

**2- الأيدي العاملة :** تعتبر الأيدي العاملة من العناصر الأساسية لإنشاء المناطق الصناعية حيث يتأثر الانتاج بشكل كبير بهذا العنصر من حيث الكمية والكفاءة، يعتمد اختيار الموقع على الكثافة السكانية، مما يزيد من عدد العمال المتاحين، أما بالنسبة للكفاءة، فهي تتطلب وجود عمال فنيين ذوي خبرة ومهارة، وقد يكون هؤلاء من حاملي المؤهلات العلمية والفنية، لذا ، تبرز أهمية مراكز التأهيل والتدريب في تطوير وتأهيل والتدريب في تطوير وتأهيل هذه العناصر العاملة بما يتناسب مع احتياجات ومتطلبات الصناعة. وبالتالي، تسهم مراكز التدريب والمدارس والمعاهد الصناعية في تلبية احتياجات المناطق الصناعية من العمالة الماهرة.

**3- المواد الخام:** تستند المناطق الصناعية بشكل عام إلى المؤسسات الصناعية الموجودة فيها، حيث تعتمد هذه المؤسسات على الصناعات التحويلية بهدف إنتاج مواد جديدة تلبى احتياجات البشر وتحقق رغباتهم. ومن هنا تبرز أهمية توافر المواد الخام، إذ يسعى الجميع لتحقيق هذا الهدف بأقل التكاليف الممكنة، حيث تُعتبر تكلفة المواد الخام عادة من أعلى النفقات.

**4- رأس المال :** يُعتبر رأس المال عنصراً أساسياً في أي نشاط اقتصادي، حيث يُستخدم لشراء المواد الأولية الضرورية للعملية الإنتاجية، بالإضافة إلى الحصول على المباني والمعدات والآلات اللازمة لإنجاز هذه العملية. وبالتالي، يُعد رأس المال أحد أهم مقومات الصناعة الحديثة.

**5- الطاقة :** تعد الطاقة من العوامل الأساسية في إنشاء المناطق الصناعية، حيث تُعتبر المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية داخل المؤسسات. وقد لعبت توافر الطاقة بكميات اقتصادية كبيرة دوراً حيوياً في توسيع نطاق التصنيع.<sup>iii</sup>

**6-النقل :** يعتبر عامل النقل والمواصلات من العناصر الأساسية في إنشاء المناطق الصناعية. فنجاح وتطور الصناعة لا يتطلب فقط نقل المواد الخام أو الطاقة، بل يتطلب أيضاً توفير خدمات نقل فعالة لنقل القوى العاملة من أماكن سكنها إلى المناطق الصناعية والعكس. لذا، فإن وجود خدمات نقل جيدة وبأسعار معقولة يعد من أهم مقومات الصناعة الحديثة وعوامل اختيار مواقع المناطق الصناعية.

### ثالثاً: مراحل إنشاء المناطق الصناعية

تساهم المناطق الصناعية في إحداث تغييرات في البيئة الطبيعية والاجتماعية، مما يعزز المعايير اللازمة للمعيشة والاقتصاد. لإنشاء منطقة صناعية تتمتع بمتطلبات بيئية جيدة، يتطلب الأمر تخطيطاً وتشغيلاً مستدامين يأخذان في الاعتبار الجوانب البيئية والاجتماعية المختلفة

المرتبطة بالتنمية المقترحة. يبدأ ذلك بالتعامل مع القضايا البيئية الرئيسية المرتبطة بإنشاء المنطقة الصناعية خلال مرحلة التخطيط، والتعرف عليها في مرحلة تقييم الأثر البيئي، والتي تتضمن التفاصيل التالية:<sup>iv</sup>

أ- مرحلة التخطيط: تتضمن اختيار الموقع الأنسب، وتحديد الصناعات الممكنة إقامتها، بالإضافة إلى دراسة التأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية المتوقعة. كما تشمل إعداد دراسة استراتيجية لتقييم الأثر البيئي.

ب- مرحلة التصميم: في هذه المرحلة، يتم التركيز على تصميم المخطط الداخلي وتقسيم المناطق بشكل فعال، بالإضافة إلى التخطيط للبنية التحتية المركزية وتقييم التأثيرات التراكمية المتوقعة.

ج- مرحلة التشغيل: تشمل إعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي للمنشآت، وتحديث المعلومات المتعلقة بجودة البيئة في المنطقة، وتقييم المنشآت لضمان الالتزام بالمعايير البيئية.

#### رابعاً: أهمية (أهداف) إنشاء المناطق الصناعية

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لإنشاء المناطق الصناعية على النحو التالي:

أ- تعزيز وتنمية قطاع الصناعة من خلال دعم إنشاء صناعات متنوعة الأحجام والاستفادة من مزايا تسهيلات الإنتاج والخدمات العامة المتاحة.

ب- تعزيز وتنمية المناطق المحيطة بهبا، حيث تستفيد هذه المناطق من تحسين البنية التحتية وتركيز الاستثمارات المالية، مما يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي.

ج- يتم توفير إقامة المناطق الصناعية من خلال تخصيص قطع الأراضي المناسبة للاستخدام الصناعي، أو من خلال إنشاء المباني أو الوحدات الصناعية الجاهزة.

#### المطلب الثاني: مفهوم البطالة – الآثار الاقتصادية والاجتماعية

##### أولاً: مفهوم البطالة

على الرغم من تعدد مفاهيم البطالة بين الاقتصاديين إلا أنه يمكن توضيح مفهومها العام بأنها (وجود جزء من العمال والراغبين في العمل دون عمل، أي بقاؤهم خارج قوة العمل الفاعلة عاطلين عن العمل كما وتعرف أيضاً بانها (الحالة التي يكون فيها الناس قادرين على العمل وبيحثون عنه ولم يجدوه)<sup>v</sup>

##### ثانياً: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبطالة

تؤدي البطالة دوراً سلبياً في الاقتصادات الوطنية عموماً، إذ أن لها آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية جسيمة، إذ إن الآثار الاقتصادية للبطالة تتمثل في:<sup>vi</sup>

- 1- تأثيرها في حجم الدخل وتوزيعه، ويتمثل التأثير في حجم الدخل من التغيير في الناتج المحلي، أما تأثيرها في توزيع الدخل فيتمثل في أن تغيير مستوى التشغيل يؤدي إلى تغيير مستوى الأجور وفي نفس الاتجاه.
- 2- آثار غير مباشرة من خلال التأثير في الاستهلاك والصادرات والواردات.
- 3- ضعف القوة الشرائية في السوق المحلية مما يؤدي إلى تأثيرات في العرض والطلب في السوق.
- 4- تعني البطالة عدم التشغيل الكامل مما يؤثر في عدم وصول الاقتصاد إلى وضع التوازن.

أما الآثار الاجتماعية والنفسية للبطالة فإنها تعد من أهم المشكلات التي تواجه المجتمعات لكونها تؤدي إلى بروز ظاهرة الفقر وزيادتها وما ينجم عنها من أمراض اجتماعية ونفسية خطيرة، إذ تؤكد الإحصاءات العالمية على أن للبطالة آثار في الصحة الجسدية وتعيق النمو النفسي، أن هذه المشكلات سياترتب على بعضها أمراض نفسية أو الادمان والجرائم وضعف الانتماء للبلد وكرهية للمجتمع لينتهي الأمر بالعنف والإرهاب، فضلاً عن أن تأثير البطالة في المجتمع يمتد أيضاً إلى الأفراد الذي يعيّلهم هؤلاء العاطلين مما يؤدي إلى حرمانهم من مستلزمات العيش، وبالتالي تفاقم الآثار السلبية للبطالة.

##### ثالثاً: فاعلية المناطق الصناعية في خفض معدل البطالة

تؤدي المدن الصناعية دوراً أساسياً في تعزيز اقتصاديات البلدان تساهم في خلق فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، بالإضافة إلى توفير المنتجات الوطنية في الأسواق، وتنشيط حركة رأس المال المحلي من خلال تقليل الاستيراد العشوائي. كما وأن البلدان النامية نحتاج إلى

مطورين ومستثمرين من القطاع الخاص، ويجب أن يتولى هذه المهمة المختصون في المدن الصناعية، إن موضوع المدن الصناعية يتطلب إنشاء مدينة صناعية في كل محافظة، مع تخصيص صناعات متنوعة لكل منها، بحيث تعمل هذه المدن كمجمعات صناعية. من الضروري أن يكون العمل داخل هذه المجمعات منظماً وليس عشوائياً، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء وغيرها من الخدمات الضرورية. ينبغي على الدول النامية أن تسعى إلى تشريع قوانين وقرارات فعالة تدعم القطاع الصناعي بشكل عام والمناطق الصناعية بشكل خاص، مما يعكس جدية الدولة في هذا المجال يرى الباحثون الاقتصاديون أن إنشاء المدن الصناعية في عدة محافظات داخل الدولة الواحدة سيوفر فرص عمل كبيرة للعديد من العاطلين عن العمل، حيث ستستوعب هذه المدن نسبة كبيرة منهم في مشاريعها الإنتاجية المتنوعة. كما يجب أن تحظى مشاريع المدن الصناعية بدعم حكومي ملحوظ، وأن تُقام وفق أسس علمية مدروسة، مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال.

من المهم أيضاً تعزيز تبادل الزيارات واللقاءات مع تلك الدول بهدف وضع الآليات اللازمة لإنشاء المدن الصناعية، واستقطاب المستثمرين بشكل فعال لبناء مؤسسات صناعية حقيقية وناجحة.

## المحور الثاني: دور المناطق الصناعية في خفض معدلات البطالة في العراق

### المطلب الأول: معدلات البطالة في العراق وأسبابها

#### أولاً: أسباب البطالة في العراق

تحدد استمرار نسب البطالة في جانب العرض والطلب فيما يتعلق بالعرض، فإن النمو السكاني المتزايد في العراق والذي يعد من أعلى بلدان العالم خصوبة أي ارتفاع في النمو السكاني السنوي والذي تجاوز 3% هو المصدر الرئيسي في زيادة عرض العمل، إذ يجب أن يكون هناك شرط تعيين مستوى أمثل من السكان وهذا له علاقة وثيقة جداً باقتصاديات الحجم، فمثلاً ارتفاع أعداد السكان النشطون من 11615 مليون نسمة عام 2003 إلى 14324 مليون نسمة عام 2006، وإلى 17360 مليون نسمة عام 2009، ثم إلى ما يقارب الـ 41150 مليون نسمة في عام 2020، كما نلاحظ في الجدول (1)، يعكس الزيادة والاستمرار في معدلات البطالة في العراق ما لم تكن هناك علاقة وثيقة بين اقتصاديات الحجم وهذه الزيادة

من ناحية الطلب، تواجه القوى العاملة في العراق تحديات كبيرة نتيجة تراجع قدرة الاقتصاد على استيعاب الأعداد المتزايدة من العمالة التي تدخل سوق العمل سنوياً. يعود ذلك إلى عدم

توفر فرص العمل الكافية، ويعزى هذا الوضع إلى عدة عوامل، منها:

1. تركيز برامج الدولة على التحول إلى اقتصاد السوق، وما رافق ذلك من تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى بطء تنفيذ هذه البرامج.

2. توقف معظم شركات القطاع العام، مما أدى إلى انخفاض كبير في القدرات الإنتاجية لبعضها.

3. عدم قدرة القطاع الخاص على لعب دور فعال في الاقتصاد بسبب ضعف رأس المال وهروب الكثير منه إلى الخارج.

4. عدم الاستقرار السياسي والأمني.

5. انتشار الفساد الإداري والمالي في معظم مؤسسات الدولة.

6. تركيز رأس المال في أيدي فئة قليلة من المواطنين، الذين يفضلون الاستثمار في الخارج.

7. الانفتاح على البضائع المستوردة واتباع سياسة الإغراق من قبل دول الجوار، مما أدى إلى توقف العديد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات الشعبية.

#### الجدول (1) عدد السكان ونسب معدلات البطالة في العراق للمدة (2003-2020)

السنة	عدد السكان (نسمه)	عدد السكان النشطون (نسمه)	معدل البطالة %
2003	26340	11615	28.1
2004	26139	13162	28.8

17.9	13855	27963	2005
17.5	14324	28810	2006
11.7	16048	29682	2007
15.3	16761	31895	2008
14.1	17360	32105	2009
12.0	17453	32325	2010
11.0	18123	33458	2011
11.9	18345	33649	2012
12.1	19343	34528	2013
10.6	16541	35231	2014
13.2	20655	35212	2015
10.8	21873	36396	2016
10.9	21922	37139	2017
9.7	22541	38124	2018
12.1	23652	39127	2019
13.8	25418	40150	2020

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات متفرقة من خلال الجدول (1) يتضح ان الاقتصاد العراقي اصبح يعاني من مشكلة البطالة بشكل واضح حيث وصلت الى نسبة 28.1% والتي تمثل اكبر من نصف السكان النشطون وهي تشكل نسبة كبيرة وخطرة جدا، والسبب في ذلك الى شل حركة الاقتصاد الوطني نتيجة الى ما دمرته الحرب من بنى تحتية وما تبعته من اعمال تخريب ونهب لكافة الممتلكات العامة الامر الذي جعل مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبة كبيرة جدا، وهذا الوضع بقي مستمرا اذ من خلال بيانات معدلات البطالة نلاحظها تكون مرتفعة الى اكبر من نصف السكان النشطون، وهذا مؤشر خطر يؤدي الى اثار اقتصادية واجتماعية تنعكس سلبا على واقع الاقتصاد العراقي والحياة العامة فتزداد اعمال العنف، والإرهاب، والجريمة المنظمة فضلا عن الاثار الاجتماعية والأخلاقية نتيجة لارتفاع معدلات الفقر .

#### ثانيا: المناطق الصناعية ودورها في خفض معدلات البطالة

تظهر التجارب العالمية أن التكامل بين المدن الصناعية وسوق العمل يُعتبر من الوسائل الفعالة في تعزيز قطاع الصناعة والقطاعات المرتبطة به، مما يساهم في revitalizing الاقتصاد الوطني. في الوقت نفسه، يُساعد هذا التكامل على توفير فرص العمل للعمالة الوطنية ومعالجة مشكلة البطالة، التي تحولت في العراق إلى أزمة اجتماعية سياسية، حيث يدفع ثمنها آلاف الشباب الذين ينتفضون ضد السياسات الحكومية الفاشلة في مختلف المجالات، وخاصة في المجال الاقتصادي..

إن فكرة المدن الصناعية ليست جديدة، بل كانت موجودة في العديد من محافظات العراق مثل بغداد والنجف والبصرة. ورغم ذلك، لم تصل هذه المدن إلى المستوى الذي تتمتع به نظيراتها في أوروبا وأمريكا وآسيا، وخاصة في الصين التي تضم 20 مدينة صناعية، أبرزها شنغهاي، حيث تتخصص كل مدينة في إنتاج سلح معينة مثل السيارات والطائرات والقطارات والمعدات المنزلية والكريستال، مما يوفر فرص عمل لعدد كبير من العمالة الماهرة<sup>7</sup>.

وعند الحديث عن ضعف الاهتمام الحكومي في تنفيذ هذه المشاريع، يتضح أن وزارة الصناعة لا تزال تسعى جاهدة لدعم هذا المشروع، حيث أجرت مجموعة من الاتصالات والتفاهات مع دول مثل رومانيا والصين وإيران والأردن والسعودية لإقامة مدن صناعية في البصرة وميسان وواسط، مستفيدة من تجاربها، خصوصاً تجربة الصين التي تشهد تقدماً سريعاً في المجالات الاقتصادية والتجارية.

لذا، يتعين على الحكومة العراقية أن تدرك أن أمامها العديد من التحديات، أبرزها البيروقراطية الحكومية وضعف القدرات المالية في القطاع الخاص، بالإضافة إلى نقص الخدمات الكهربائية.

ويبين الجدول (2) مدى استقطاب هذه المنشآت الصناعية في حال إقامة المدن الصناعية للأيدي العاملة وبالتالي الحد من البطالة في العراق، إذ إن الارتفاع الملحوظ والمتزايد في أعداد المنشآت الصناعية أدى بصورة تدريجية إلى استقطاب واشتغال أعداد من القوى العاملة وبذلك يكون التوجه نحو إقامة وانشاء مدن صناعية متخصصه في تصنيع وانشاء سلع مختلفة تساهم في الحد من الاختلالات الهيكلية التي تساعد على تعزيز وازدياد الدولة دون الاعتماد على مصدر احادي، فضلا عن مدى الاستفادة من الخبرات والتجارب في الدول العالم والتي امتازت في مجال وانشاء المدن الصناعية لاسيما المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية كونها سبقتنا في هذا المجال والاستفادة من التكنولوجيا من خلال شرائها والمتمثلة بالآلات والمكائن والمعدات (التكنولوجيا الصلبة)، وتكنولوجيا المعلومات اللازمة لتشغيل تلك الآلات والمعدات، ففي عام 2003 كان أعداد المنشآت الصناعية 448 وأعداد المشتغلين 107290 فبعد عودة العراق الى البيئة والحاضنة الدولية وانفتاحه على العالم ازدادت أعداد المنشآت والتي انعكست بصوره إيجابية على زيادة أعداد المشتغلين، وفي عام 2013 نجد أعداد هذه المنشآت قد ازدادت بنسبة ملحوظة وبلغت (644) منشأة قابلها ازدياد في أعداد العاملين عن السنة التي سبقتها وبمقدار(190543) بسبب الوفرة المالية وتحسن الوضع الأمني والميزانية الانفجارية إذ إن هذا العام سمي بعام الوفرة المالية.

**الجدول (2) أعداد المدن الصناعية والعمال في العراق للمدة (2003-2020)**

السنة	أعداد المنشآت الصناعية	أعداد العمال
2003	448	107290
2004	486	139980
2005	452	142868
2006	411	166245
2007	423	172439
2008	487	190247
2009	495	193851
2010	500	189004
2011	546	185913
2012	598	189874
2013	446	543901
2014	588	187325
2015	600	188654
2016	620	189765
2017	625	190876
2018	627	190876
2019	296	191432
2020	632	192345

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، بيانات تفرقة، الصفحة الرسمية للجهاز المركز للإحصاء

### المحور الثالث: عرض وتحليل النتائج بأسلوب التحليل الكمي اولا: توصيف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي

تحددت الدراسة بثلاث متغيرات هم، (معدل البطالة، اعداد السكان النشطين، اعداد المنشآت الصناعية)، اذ كان المتغير التابع هو معدل البطالة، والمتغير المستقل اصبح من نصيب كل من عدد السكان النشطين، واعداد المنشآت الصناعية، وتم استخدام البرنامج الاحصائي Eviews9 في استخراج النتائج، ويمكن صياغة العلاقة الدالية لمتغيرات النموذج الثلاث والتي تأخذ الشكل التالي:  $Y = f(P, M)$  اذ يشير الرمز (f) الى ان المتغير التابع وهو معدل البطالة.

والرمز (P) يشير الى اعداد السكان النشطين، والرمز (M) الى اعداد المنشآت الصناعية.

### ثانيا: عرض نتائج العلاقة بين الانفاق على البحث والتطوير والنمو الاقتصادي

تم استخدام المتغيرات التي افرزها الجانب التحليلي من الدراسة بغية تحديد العلاقة المتبادلة فيما بينهما ، لذا تم استخدام البرنامج الاحصائي Eviews9 لقياس وتحليل دور فاعلية المدن الصناعية في خفض البطالة، وقد تم الاعتماد البيانات التي ادرجت في متن الدراسة ، وبغية الحصول على سلسلة زمنية من البيانات الدقيقة ومن ثم الوصول الى نتائج تلامس الواقع الاقتصادي للعالم ، اخذين بنظر الاعتبار حالة الاقتصاد العراقي ، كما جاءت البيانات على شكل سنوي و للمدة (2003-2020)، وعند استخدام عملية القياس يجب اجراء اختبار السكون Stationarity أولاً لبيان التحقق من ان المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي ساكنة ام لا، وذلك بهدف الحصول على نتائج اكثر واقعية، فضلاً عن تحديده لرتبة التكامل للسلسلة الزمنية، ومن ثم تحديد الانموذج الاكثر ملائمة ليتم تطبيق

### 1- اختبار جذر الوحدة العام.

الجدول (3) نتائج اختبار السكون للمتغيرات

متغيرات النموذج		
المتغيرات	I(0)	I(1)
معدل البطالة	0.0057	-----
اعداد السكان النشطين	0.8554	0.0003
اعداد المنشآت الصناعية	0.7632	0.0124

المصدر : مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9 .

الجدول (4) نتائج اختبار جذر الوحدة لمعدل البطالة

Null Hypothesis: U has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
0.0057	-4.319869	-4.004425	1% level	Test critical values:
		-3.098896	5% level	
		-2.690439	10% level	
		ساكن عند		
		المستوى		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

نلاحظ ان اختبار جذر الوحدة لمعدل البطالة معنوي والذي يبينه الجدول (4)، اما اختبار جذر الوحدة لمتغير السكان النشطين فكانت نتائج مخرجات برنامج Eviews9 كما يبينه الجدول (5)، وكما يلي:

الجدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لأعداد السكان النشطين

Null Hypothesis: P has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.8554	-0.560543	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.886751	1% level	Test critical values:	
	-3.052169	5% level		
	-2.666593	10% level		

#### غير ساكن عند المستوى

اذ ان نتائج الاختبار لأعداد السكان النشطين غير ساكن عند المستوى، وعند اخذ الاختبار للفروق الاولى تبين سكون المتغير والذي يبينه الجدول (6)، وكما يلي:-

الجدول (6) نتائج اختبار جذر الوحدة لأعداد السكان النشطين

Null Hypothesis: D(P) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0003	-5.802505	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.920350	1% level	Test critical values:	
	-3.065585	5% level		
	-2.673459	10% level		

#### ساكن عند اخذ الفروق الاولى

وبالنسبة الى اختبار جذر الوحدة للمتغير الاخير وهو اعداد المنشآت الصناعية فكانت النتائج كما في الجدول (7)، وكما يلي:-

الجدول (7) نتائج اختبار جذر الوحدة لأعداد المنشآت الصناعية

Null Hypothesis: M has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.7632	-0.897744	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.886751	1% level	Test critical values:	
	-3.052169	5% level		
	-2.666593	10% level		

#### غير ساكن عند المستوى

يتبين ان اختبار جذر الوحدة لأعداد المنشآت الصناعية غير معنوي عند المستوى، وعند اخذ الفروق الاولى تبين سكون المتغير والذي يبينه الجدول (8)، وكما يلي: -

الجدول (8) نتائج اختبار جذر الوحدة لأعداد المنشآت الصناعية

Null Hypothesis: D(M) has a unit root				
Exogenous: Constant				
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=3)				
Prob.*	t-Statistic			
0.0124	-3.842671	Augmented Dickey-Fuller test statistic		
	-3.959148	1% level	Test critical values:	
	-3.081002	5% level		
	-2.681330	10% level		

### ساكن عند الفروق الاولى

وبما ان المتغير التابع ساكن عند المستوى والمتغيرين المستقلين قد حققا السكون عند الفروق الاولى فنلجأ الى اختبار جوهانسون - جوسليوس لمعرفة هل يوجد تكامل مشترك لعلاقة طويلة الاجل ام لا والذي يبينه الجدول (9)، وكما يلي: -

الجدول (9) نتائج اختبار جوهانسون - جوسليوس

Date: 02/27/21 Time: 22:00				
Sample (adjusted): 2005 2020				
Included observations: 16 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
			Series: UM P M	
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
0.05				
		Trace		Hypothesize d
Prob.**	Critical Value	Statistic	Eigenvalue	No. of CE(s)
0.0000	29.79707	61.23531	0.960785	None *
0.3283	15.49471	9.416288	0.443280	At most 1
0.8316	3.841466	0.045188	0.002820	At most 2
Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9.

يتبين من خلال نتائج اختبار جوهانسون ان هناك معادلة واحدة على الاقل، بما يؤمن وجود تكامل مشترك طويل الامد، نلاحظ من خلال النتائج ان المعادلة التوازنية هي: -

24.08099 -0.015295M(-1)-0.000159P(-1)UM=1.0 وبعد ان حددنا معادلة التكامل المشترك نذهب الى نسخ المعادلة وعمل اختبار لها من خلال اختبار متجه تصحيح الخطأ VECM ، والذي يوضحه الجدول (10) وكما يلي :-  
الجدول (10) نتائج اختبار VECM لتحديد العلاقة التوازنية طويلة الادم

Dependent Variable: D(UM)				
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)				
Date: 02/27/21 Time: 22:59				
Sample (adjusted): 2004 2020				
Included observations: 17 after adjustments				
D(UM) = C(1)*( UM(-1) + 0.000158916767753*P(-1) + 0.0152952758487				
*M(-1) - 24.0809939037 )				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficien t	
0.0037	-3.393223	0.133197	-0.451967	C(1)
-	Mean dependent var	0.380990	R-squared	
0.841176	S.D. dependent var	0.380990	Adjusted R-squared	
3.415051	Akaike info criterion	2.686865	S.E. of regression	
4.871650	Schwarz criterion	115.5079	Sum squared resid	
4.920662	Hannan-Quinn criter.	-40.40902	Log likelihood	
4.876522		2.412606	Durbin-Watson stat	

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9

نلاحظ من الجدول (10) ان معامل تصحيح الخطأ C (1) معنوي اي اقل من 0.05 و Coefficient سالب بمعنى ان العلاقة طويلة الادم بين متغيرات الدراسة اي ان هناك علاقة مشتركة بين انشاء واقامة المدن الصناعية وتوسعها ومدى علاقتها باستقطاب الايدي العاملة ومدى فاعليتها في تقليل نسبة معدلات البطالة المرتفعة، وهذا ما اردنا اثباته في محور البحث بان التوسع في بناء المدن الصناعية سيؤدي الى زيادة اعداد المنشآت الصناعية سواء كانت الصغيرة الحجم ام الكبيرة والتي ستعمل على امتصاص اعداد العاطلين عن العمل ومن ثم يصبح هناك نوع من الاستخدام الكامل فضلاً هذا التحليل الاقتصادي يقودنا الى عدم الاعتماد على قطاع واحد في تمويل واردات الدولة مما يعني ان هناك قطاعات اقتصادية لها دور بارز كقطاع قائد في تحقيق التنمية الاقتصادية وجذب الاقطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال الروابط الامامية والخلفية .

#### الاستنتاجات:

- 1- من خلال نتائج التحليل القياسي وجد ان هناك علاقة طويلة الادم بين متغيرات الدراسة اي ان هناك علاقة مشتركة بين انشاء واقامة المدن الصناعية وتوسعها، ومدى علاقتها باستقطاب الايدي العاملة ومدى فاعليتها في تقليل نسبة معدلات البطالة المرتفعة.
- 2- المناطق الصناعية أداة فعالة لا غنى عنها في الحد من البطالة من خلال امتصاص اعداد العاطلين عن العمل .
- 3- التوسع في إقامة المناطق الصناعية سيعكس ذلك على جعل الاقتصاد الوطني وحدة واحدة متكاملة في تعزيز واردات الدولة من خلال دعم الدولة سواء بشكل مباشر او غير مباشر للقطاع الصناعي وجعله القطاع القائد في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 4- للبطالة اثار اقتصادية تتحمل في ارتفاع نسب الفقر والحرمان وبالتالي تنعكس ذلك على امن الدولة وانتشار الجريمة المنظمة واعمال التخريب فضلا عن المشاكل الاجتماعية وأيضاً الأخلاقية فالفقر افة لا يرحم ان لم تسيطر الدولة عليه.
- 5- العلاقة ما بين ازدياد اعداد السكان النشطين واقتصاديات الحجم اذ لابد ان تكون هناك ارتباط وثيق بينهما ومن ثم قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية حاجيات المجتمع.

## التوصيات

- 1- الاستفادة من الخبرات الدولية والإقليمية في انشاء وإقامة المدن الصناعية ومدى تأثيرها على الاقتصاد القومي والاطلاع على اهم المعوقات والمشاكل التي تواجهها، لتجنب ما يعوق إقامة تلك المدن في العراق.
- 2- ان يكون اختيار وبناء المناطق الصحية وفق خطط استراتيجية تبعا للمناطق والمحافظات التي تتوفر فيها الإمكانيات اللازمة من طاقة كهربائية وبنى تحتية وان لا يكون بنائها في المدن ذات التأثير في المساحة الجغرافية وارتفاع نسبة السكان فيها وانما يجب ان تكون العقلية الاقتصادية تأخذ بنظر الاعتبار الموقع الجغرافي للمحافظة وما يتوفر فيها من إمكانيات ومواد أولية وخام يستفاد منها.
- 3- تسخير القوانين والتشريعات لصالح الاستثمار سواء كان الاستثمار الداخلي او الخارجي والابتعاد عن البيروقراطية والروتين واتباع سياسة النافذة الواحدة، والمركزية في اتخاذ القرار، فظلا عن تسهيل اجازات التأسيس والسماح للمستثمرين بالاستفادة من تلك الفرصة أي بمعنى العمل على اشراك القطاع الخاص في انشاء المدن الصناعية كونه قطاع رائد وله القدرة على استقطاب التكنولوجيا والمهارات اللازمة.
- 4- تهيئة الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية وجعل البلد بيئة جاذبة وغير طاردة

## المصادر

- [1] موسى بن منصور، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليوميين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر -دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج، 19-12 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج. الطيبي عبد هلالا & صديقي أحمد 1 82
- [2] -Beat Burgenmeier, Economies du development durable, 2 ad, Becks University, Brukxelles, 2005
- [3] محمد أزهر سعيد السماك اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى، عمان، دار زهران، 1998، ص90
- [4] -Edward Barbier, The concept of sustainable economic development, 1987
- [5] Robert E.Lucas , Unemployment Policy , American Economic Association , vo 168 , No 2 May 1978 , P354
- [6] عمر أحمد ابراهيم، مشكلة البطالة في مصر والوطن العربي، وزارة العمل المصرية، القاهرة ١ .٥ ص، ٢٠٠٨ .
- [7] محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، دار الملاك للفنون والنشر، بغداد، 2009، ص9
- [8] <https://www.radionawa.com/wtar-detail.aspx?jmare=1084>
- [9] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات متفرقة
- [10] البرنامج الاحصائي Eviews9.

## الهوامش

- <sup>i</sup> موسى بن منصور، البعد البيئي في اختيار مواقع المناطق الصناعية، اليوميين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر -دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج، 19-12 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي برج بوعريريج . الطيبي عبد هلالا & صديقي أحمد 1 82
- <sup>ii</sup> -Beat Burgenmeier, Economies du development durable, 2 ad, Becks University, Brukxelles, 2005,
- <sup>iii</sup> - محمد أزهر سعيد السماك اقتصاديات المواقع الصناعية و تقييم المشروعات ودراسة الجدوى، عمان، دار زهران، 1998، ص90.
- 4 - Edward Barbier, The concept of sustainable economic development, 1987.
- Robert E.Lucas , Unemployment Policy , American Economic Association , vo 168 , No 2 May 1978 , P354<sup>v</sup>
- <sup>vi</sup> عمر أحمد ابراهيم، مشكلة البطالة في مصر والوطن العربي، وزارة العمل المصرية، القاهرة ١ .٥ ص، ٢٠٠٨